العرب
الخميس 2021/08/26
السنة 44 العدد 12160

غلق القنوات الجزائرية يعمق أزمة البطالة في قطاع الإعلام المريض

الانفتاح العشوائي لمجال الإعلام أنتج حالة فساد مقننة

شاشة أخرى انتهت إلى العتمة

حذر المجلس الوطني للصحافيين من سياسة الحكومة الخاصة بقطاع الإعلام ولجوئها إلى غلق القنوات الفضائية التي مارست مخالفات مهنية، والذي تسبب بـ"تشريد الصحافيين"، بسبب وضع لا يتحملون مسؤوليته نجم عن أخطاء السلطة في وقت سابق.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – تعززت البطالة بأرقام جديدة من الصحافيين والفنيين في قطاع الإعلام، بعد قرار الحكومة غلق قنوات تلفزيونية خاصة لأسباب مختلفة، دون اعتبار لوضعية العاملين في القطاع المأزوم أساسا.

ويبدو أن الوصاية التي تريد تطهير المشهد الإعلامي من التركة الثقيلة التي خلفها نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وضعت بصمتها على شكل تعقيدات جديدة تنعكس على العاملين أكثر من الملاك، لأنهم يدفعون فاتورة وضع تأسس في وقت سابق إثر تواطؤ بين رجال المال والسلطة، وهم لا يتحملون مسؤوليته.

ودق المجلس الوطني للصحافيين (نقابة مستقلة) جرس الإنذار نتيجة استمرار الحكومة في الغلق النهائي والمؤقت لقنوات تلفزيونية مملوكة للقطاع الخاص، ودعت في بيان إلى "عدم تشريد الصحافيين"، بسبب وضع لا يتحملون مسؤوليته نجم عن أخطاء السلطة في وقت سابق.

وأشار المجلس إلى أن تطهير المشهد الإعلامي في البلاد، يستوجب العودة إلى العاملين فيه لبحث المخارج والنتائج، على اعتبار أن عملية التطهير التي تعكف الحكومة على تنفيذها بإيعاز من القيادة السياسية العليا للبلاد، تتطلب مراعاة الوضع الاجتماعي والمهني للموظفين والصحافيين والأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة عند اتخاذ قرارات من هذا القبيل.

وأعلنت وزارة الاتصال خلال الأسابيع الماضية، عن غلق عدة قنوات تلفزيونية خاصة لأسباب مختلفة، بدأت بتوقيف قناة "لينا" نهائيا، بسبب عدم امتثالها لتوصيات سلطة ضبط نشاط السمعي البصري، ثم قناة "الحياة" مؤقتا لأسباب مهنية، ثم جاء الدور في بحر هذا الأسبوع على قناة "الجزائرية وان" نهائيا، وقناة "البلاد" مؤقتا لأسباب مشابهة.

> تطهير المشهد الإعلامي من التركة الثقيلة التي خلفها نظام بوتفليقة، تسبب بتعقيدات جديدة تنعكس على العاملين أكثر

وخلفت هذه القرارات حالة من الغضب والخوف من المجهول، في ظل عدم وضوح الرؤية بشأن تعاطي السلطة مع المشهد الإعلامي والضوابط التي تريد وضعها، بعد عقد ما وصف بـ"الفوضى والعشوائية" نتيجة عدم حسم الوصاية في الآليات والنصوص العملية التي تؤسس لمشهد إعلامي محلي.

ورغم انطلاق التعددية الإعلامية في 2011، بقرار من الرئيس السابق بوتفليقة تحت ضغط موجة "الربيع العربي" آنذاك، إلا أن الوضع لا زال يراوح مكانه بالنسبة لأكثر من 40 قناة تلفزيونية لا زالت تمارس نشاطها كمؤسسات أجنبية تملك مكاتب فقط في الجزائر، وذلك في ظل تعمد السلطة المماطلة في وضع أطر تشريعية وإمكانيات لوجستية، مما أفضى إلى إنتاج حالة فساد مقننة على حساب المهنية والاحترافية، حيث يسود الغموض حول عائدات الإعلان وتحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وانتهاك حقوق الصحافيين والعمال.

وقال المجلس بأن "قطاع الإعلام في الجزائر يعيش وضعا صعبا ومتأزما سواء بالنسبة إلى الصحافيين أو للمهنة عموما، وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه حلولا لهذا الوضع المتدهور، يتفاجأ المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين، بتوالي قرارات الغلق النهائي لبعض القنوات، دون الأخذ بعين الاعتبار مستقبل الصحافيين والعمال في كلا المؤسستين".

ودعا في بيانه، وزارة الاتصال إلى "التدخل من أجل حماية حقوق الصحافيين ومراجعة قراراتها، لما في ذلك من انعكاسات خطيرة على الصحافيين والعاملين بهاتين المؤسستين".

وأضاف "الصحافيون والعمال لا ذنب لهم في تحمل مسؤولية تبعات الوضع القانوني الغامض الذي تعيشه بعض القنوات الفضائية الجزائرية الخاضعة أساسا للقانون الأجنبي، بالإضافة إلى معاناة الكثير من الصحافيين من التعسف الممارس ضدهم من قبل بعض المسيّرين، ومشكلة تأخر الأجور لعدة شهور".

وتابع "رغم أن المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين، طرح هذا الملف سابقا على الوزارة الوصية، وأكد أن أكثر من 700 صحافي جزائري يعانون خلال السنتين الأخيرتين سواء من عدم تلقي الأجور أو تأخرها أو فقدان مناصب عملهم، تفاجأنا بقرارات الغلق النهائي من دون الأخذ بالحسبان مصير الصحافيين والعاملين بكلتا المؤسستين (الجزائرية وان، وليبا تي.في)".

وإذ عبرت النقابة عن تضامنها مع الصحافيين والمصورين والتقنيين الذين تعرضت مؤسساتهم للغلق، فقد دعت وزارة الاتصال إلى التكفل التام والكامل بهم، وإلى فتح باب الحوار بين الوزارة الوصية وملاك المؤسسات الإعلامية، من أجل التوصل إلى حلول مجدية تحفظ كرامة الصحافي وتضمن استمرارية المؤسسات الإعلامية في عملها دون المساس بالمصلحة العليا للوطن، أو بالصحافيين أو بأخلاقيات المهنة.

وكان بيان لوزارة الاتصال قد برر قرار غلق قناة "الجزائرية وان" نهائيا، وقناة "البلاد" مؤقتا، بما أسماه "عدم احترام متطلبات الأمن العام"، بالنسبة للأولى، و"ارتكابها خروقات تتعلق بعدم احترامها للتوصيات الخاصة بحماية الأطفال القصر والأحداث خلال بث برامجها"، بالنسبة للثانية.

وذكر بأنه "من منطلق مهامها الضبطية والرقابية على المشهد السمعي البصري، فإن سلطة الضبط سجلت خروقات مهنية من قبل قناة 'الجزائرية وان' تتعلق أساسا بعدم احترام متطلبات الأمن العام، وخرق أحد شركاء القناة لقانون النشاط السمعي البصري القاضي بمنع امتلاك أسهم في أكثر من قناة تلفزيونية، فضلا عن المتابعات القضائية، وصدور مذكرة توقيف وأمر بالقبض من قبل العدالة الجزائرية في حق الإخوة مالكي ومؤسسي ومسيري هذه القناة، بسبب مخالفة قانون الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر من جهة وتبييض الأموال من جهة أخرى".

وبذلك تكون الحكومة قد وضعت يدها على إحدى نتائج الفتح العشوائي للقطاع منذ العام 2011، وهي ممارسات كانت محل اشتباه وتنديد، بسبب تحويل تلك القنوات إلى وسائل تحصيل أموال بطرق غير مشروعة (عائدات الإعلان لمؤسسات هي على الورق أجنبية)، وتبييض الأموال وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج.

غير أن ذلك لا يحجب حالة الفوضى التي تسود القطاع، وتوجه الحكومة إلى فرض المزيد من القيود، حيث يذكر عاملون في القنوات المذكورة، بأنه كان جديرا "مرافقة القنوات وليس توقيفها"، كما أن تزامن ذلك مع سحب اعتمادات قنوات أجنبية وعربية على غرار "فرانس24"، و"العربية"، يوحي أن السلطة بصدد العمل على إنتاج مشهد إعلامي جديد يتحرك وفق أطر محددة.

معاقبة المعتدين على الصحافيين في رام الله مطالب دون استجابة

رام الله – أدانت رابطة الصحافيين الأجانب، اعتداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على صحافيين أجنبيين يعملان لدى صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، أثناء تغطيتهما لمظاهرة في رام الله.

وقالت الرابطة في بيان الثلاثاء إنها تدين "هذا السلوك الفاضح بأشد العبارات"، داعية السلطة إلى معاقبة المتورطين في الحادث والحرص على تحقيق وعودها السابقة باحترام حرية الصحافة.

واعتدت مجموعة من عناصر الأجهزة الأمنية على الصحافيين سالوان جورجي وسفيان طه السبت الماضي، أثناء تغطيتهما لاحتجاجات على دوار المنارة وسط رام الله، وقامت بمضايقتهما وتهديدهما وإساءة معاملتهما.

وأوضحت الرابطة أنه عندما فضت الأجهزة الأمنية مظاهرة خرجت للمطالبة بمحاسبة قتلة الناشط السياسي المعارض نزار بنات، أمسك شرطي فلسطيني بمصور الصحيفة خلال عمله، واستولى على الكاميرا وأمسك برقبة المصور ومزق شارة الصحافة الخاصة به.

وقال جورجي لرجل الأمن، إنه يعمل مع وسيلة إعلام دولية وحاول التمسك بالكاميرا، لكن عناصر الأمن أحاطوا به وأخذوا الكاميرا.

وقامت الأجهزة الأمنية بالاحتفاظ بالكاميرا مؤقتا، وحذفت مجموعة من الصور، كما ومنعت المصور من أداء وظيفته، وعندما أعيدت الكاميرا، أخبرت الأجهزة الأمنية الصحافيين أنه ستكون هناك مشكلة كبيرة إذا نشرت صور أي من ضباط الأمن.

وتصاعدت الانتقادات لأساليب قوات الأمن في التعامل مع الصحافيين والناشطين منذ مقتل بنات واتهمت حركة فتح التي يتزعمها عباس، حركة حماس والفصائل السياسية المتنافسة في غزة بالوقوف وراءها.

لكن الصحافيين في رام الله يشتكون بشكل متواصل من مضايقات الأجهزة الأمنية ومنعهم من أداء عملهم عندما يتعلق الأمر بمظاهرات ضد السلطة، أو يتعرضون للاعتقال على خلفية قضايا نشر.

وقال تجمع المؤسسات الحقوقية "حرية"، إنه بعث بلاغا إلى المقرر الأممي الخاص المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعنى بحرية التجمع السلمي.

> رابطة الصحافيين الأجانب: ندين هذا السلوك الفاضح بأشد العبارات، وعلى السلطة تحقيق وعودها باحترام حرية الصحافة

وذكر التجمع في بيان صحافي الثلاثاء أنّ البلاغ جاء بشأن قيام عناصر من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية بحملة اعتقالات واعتداءات ضد ناشطين وكتاب وأسرى محررين في الضفة.

وأوضح أن هذه الخطوات تأتي في ظل سياسة تكميم الأفواه التي تنتهجها الأجهزة الأمنية في الضفة على خلفية سياسية في مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2003، مؤكّدًا على أنّ القانون يحظر الاعتداء ضد حرية الرأي والتعبير للمواطنين تحت أي مبرر سواء أن كان مخالفا للقوانين أو الأنظمة الجاري بها العمل.

مايكروسوفت تستغل مشاكل منافسيها لفرض محركها

واشنطن – تسعى شركة مايكروسوفت الأميركية لاستغلال الأزمة القائمة بين الحكومة الأسترالية من جهة وشركتي غوغل وفيسبوك من جهة أخرى، في محاولة للاستفادة اقتصاديًا من تلك الأزمة بكافة السبل.

ودخلت مايكروسوفت على خط الأزمة بعد احتدام الجدل وتصاعد التراشق بين حكومة أستراليا من ناحية وفيسبوك وغوغل من ناحية أخرى، حيث اتهمت الأولى الشركتين باستخدام محتوى المنصات الإخبارية دون دفع مقابل ذلك.

ومرّرت أستراليا العام الحالي قانوناً يهدف إلى الضغط على فيسبوك وغوغل لعقد صفقات مع بعض المؤسسات الإخبارية في البلاد بعد مفاوضات طويلة بين الجانبين تخللها شد وجذب.

لكن ظهرت ثغرات في الاتفاق الذي عقدته شركة فيسبوك مع السلطات الأسترالية بشأن الدفع للناشرين مقابل المحتوى الذي تستفيد منه منصاتها، حيث قال ثلاثة ناشرين إنّ فيسبوك استخدمت مقالاتهم في خدمتها الإخبارية التي أطلقتها مؤخرا بعدما رفضت التفاوض على صفقات الترخيص.

وأضاف الناشرون أن قانون الإنترنت الصارم الجديد الذي فرض في البلاد فشل في حمايتهم من شركات الإنترنت العملاقة.

وتبث فيسبوك وغوغل عبر موقعيهما بعض الأخبار العالمية المهمة، وهذه الأخبار تؤخذ بشكل مباشر من المواقع الإخبارية، وهو ما ترى الحكومة الأسترالية أنه يستوجب دفع مقابل.

وشجّعت مايكروسوفت دول الاتحاد الأوروبي على مناقشة قانون مماثل لقانون أستراليا، وتعاونت مع مجلس الناشرين الأوروبي ومنظمة "نيوز ميديا يوروب" لنشر بيان يدعم الصحافيين والناشرين.

وتريد مايكروسوفت الاستفادة من حالة التوتر بين الحكومات وشركات الإنترنت، وبشكل خاص غوغل، لعرض محرك بحثها "بينغ" محل محرك غوغل الشهير.

وسيفسح توتر العلاقات مع غوغل المجال واسعًا أمام مايكروسوفت لجذب الملايين من المستخدمين، خاصة من ناحية محرك البحث الخاص بها والذي يعاني عالميًا من منافسة غوغل بالرغم من أنه يقدم نتائج بحث دقيقة.

وتدعم مايكروسوفت الصحافيين والناشرين بشكل كبير منذ بداية هذه الأزمة، وبالطبع لدى الشركة مبرراتها، إلا أن خطواتها تلك قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في عالم التقنية.

محرك بحث يتأهب للصعود

«هفوة إرهابية» تحرج التلفزيون الجزائري في وقت حساس

الجزائر – قدم التلفزيون الجزائري العمومي اعتذاره على ما وصفه بـ"هفوة" صدرت من مقدم نشرة الأخبار بعد أن قرأ خلال تقرير إخباري أن المتهمين في قتل الشاب جمال بن سماعيل ينتمون إلى "منطقة إرهابية" عوض أن يقول "منظمة إرهابية".

وانتشر مقطع الفيديو الخاص بالتقرير بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط غضب الكثير من المستخدمين وسخرية البعض الآخر من مستوى أداء التلفزيون الرسمي، ما دفع بسلطة ضبط السمعي البصري إلى توجيه إنذار شديد اللهجة إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. وأوضح بيان سلطة ضبط السمعي البصري أنه "تم في النشرة الصباحية ليوم الثلاثاء، للتلفزيون العمومي الجزائري وخلال بث خبر حول محاكمة المتهمين في قضية الشهيد جمال بن سماعيل، تسجيل خطأ فادح من قبل مقدم النشرة، والذي وصف فيه منطقة من الوطن بالإرهابية".

واعتبرت السلطة هذا الخطأ تجاوزا لا يغتفر خصوصا في هذه الظروف الاستثنائية والحساسة التي تعرفها البلاد، والتي تحتاج إلى الكثير من الحكمة والتبصر في معالجة مثل هذه المواضيع، خاصة وأن الوطن يشهد حملة غير مسبوقة تستهدف أمنه ووحدته.

وأكدت سلطة ضبط السمعي البصري في بيانها أنها توجه إنذارا شديد اللهجة إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون، وتنتظر اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة في حق المسؤولين عن هذا الخطأ.

وذكرت في السياق ذاته بأنها تحذر دوما من الوقوع في مثل هذه الانزلاقات التي لا تحمد عقباها، مؤكدة على ضرورة الالتزام بالقواعد الأخلاقية والمهنية وأنها سوف لن تتساهل في التعامل مع مثل هذه الأخطاء.

وأشار التلفزيون إلى أن الهفوة واضحة من خلال سياق الخبر ولا تترك أي مجال للشك، مؤكدا أنه اتخذ الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في القانون الداخلي للمؤسسة تجاه المذيع.